

## نحو بلورة معاصرة للعلاقة

### بين الإسلام والآخر

للدكتور/ جعفر عبد السلام(\*)

#### مقدمة:

في الدراسات التي قامت بها رابطة الجامعات الإسلامية عن التحديات التي تواجه الأمة في القرن المقبل، تعرضت للتحديات الحضارية والسياسية والاقتصادية والعلمية والقانونية والإعلامية والتربوية التي ستواجه العالم الإسلامي في القرن الذي نعيش فيه، وقدمت العديد من الدراسات والبحوث من قبل علماء الجامعات، نشرت في كتاب يحمل نفس الاسم. وصدر إعلان عمان من جامعة آل البيت في الأردن الشقيق بمناسبة انعقاد المؤتمر السادس للرابطة هناك عام ١٩٩٩ متضمنًا فكر الجامعات الأعضاء في مواجهة التحديات. وكان أول ما عبر عنه البيان هو الآتي:

**أولاً:** أجمعت الدراسات التي أجرتها الرابطة على أن الأمة الإسلامية ستواجه خلال القرن الميلادي المقبل، تحديات كبيرة ومشكلات جمة تحتاج إلى المواجهة الشاملة وبذل أقصى الجهود الممكنة، من الأفراد والحكومات والمؤسسات العلمية وأجهزة الإعلام وأجهزة الخدمات الاجتماعية والجمعيات والمؤسسات دون حصر، حيث تمثل مواجهة هذه التحديات قضية حياة أو موت لأمتنا، وهنا نذكر أبناء أمتنا بضرورة العودة إلى الأخوة الإسلامية بديلاً لواقعهم المتناقض ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٠]، والعودة إلى الاعتصام بحبل الله: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، والعودة إلى جوهر رسالة المسلمين تجاه العالم: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣].

(\*) الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية.

ثانيًا: اتفقت الآراء على أن العوامل الرئيسية للتحدي تقوم على المنافسة الشديدة التي بدأت بين القوى الرئيسية في العالم على كسب مناطق النفوذ والسيطرة على العالم والاستفادة من كافة المزايا النسبية التي كفلها التقدم العلمي لها، واتخاذ آليات جديدة ووسائل مستحدثة لهذه السيطرة.

وفي إطار هذا الوضع فإن التحديات التي ترتبط به هي : تحدى العولمة وما تمثله من مرحلة تحاول هذه القوى الرئيسية أن تفرض قيمها وسياساتها وأسلوب حياتها على غيرها، وتحدي التقدم العلمي، وهو الأداة الرئيسية التي مكنت هذه القوى من التفوق، وتحدي فرض الإرادة السياسية على العالم من خلال المنظمات الدولية، وتحدي الهيمنة الاقتصادية من خلال المنظمات الاقتصادية الرئيسية، ومن خلال السيطرة الهائلة على الأسواق والتجارة الدولية بواسطة الشركات متعددة الجنسيات، ومن خلال الاتفاقات الاقتصادية ذات الطابع العالمي، مثل اتفاقية الجات التي تستهدف إزالة القيود على التجارة والتخلص من أدوات ووسائل الحماية، وفرض المنافسة الشديدة واقتضاء ثمن غال ما ينتج فيها من ملكية فكرية، وبوسائل أخرى عديدة، وكذلك تحدى العولمة الفكرية والثقافية والحضارية، وهو تحد يستهدف الإنسان المعاصر ويحاول إعادة تشكيله بإفراغه مما يؤمن به من عقيدة وثوابت ومما اكتسبه من ممارسة حضارات قامت على القيم واحترمت كرامة الإنسان، واتبعت الوحي الإلهي الذي يصل بين الإنسان وخالقه ويربط بين الدنيا والآخرة.

ثالثًا: اتفقت الدراسات على أن الأمة الإسلامية وشعوبها وهي تمثل خمس سكان العالم وتنتشر في كل القارات، لا تفعل ما هو مطلوب منها لمواجهة هذه التحديات. وهي تبدو في مواجهة التفوق العلمي والتكنولوجي والمعلومات للمجتمع الدولي متخلفة، وفي مواجهة العولمة ضعيفة البنية وفي مواجهة محاولات الهيمنة والتهميش خاضعة مستكينه، ومستهدفة بمعظم ما تقرره المنظمات الدولية.

وابتداءً: اتفق العلماء على أن الحلول الرئيسية لهذا الوضع المتدنى تتمثل في العودة للإسلام وفي التمسك بالكتاب والسنة وتطبيق أحكام الشريعة في حياة الأمة، فما كان لهذه الأمة من وجود وما كان لها من مكانة إلا حين تمسكت بإسلامها، وما ضعفت ولا استكانت إلا بنسيان نفسها وإهمال عقيدتها وشريعته وتقليد غيرها دون تبصر.

وقد أدت الأحداث التي جرت بعد ١١ سبتمبر إلى وضع المسلمين بل والإسلام نفسه في دائرة الاتهام، ورأينا الولايات المتحدة والدول الغربية، والصهيونية العالمية تقوم بدور جديد بالنسبة للمسلمين، نتيجة للتظلمات التي سمعناها، والتي تطرق أسماعنا كل يوم في هذه الأيام بالذات.

اعتبر الغرب أن هناك منابع للفكر الدينى المتطرف الذى يتبناه من يتحدى الدولة الكبرى وإرادتها وهيمتها على العالم. إذن فدعاوى تجفيف المنابع، والقضاء على التطرف من أصوله المتمثلة فى كثير من الآيات والأحاديث والإطار الثابت للفكر والفقہ الإسلامى الذى اجتهد المسلمون فى وضعه على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان - هو ما يواجهه المسلمون بحدة الآن.

والواقع أن خطة الولايات المتحدة فى «أمركة الإسلام» إن صح هذا التعبير لن تفلح، وأعتقد أنها ستفشل فيها. ولا يمكن أن يحسب نجاحها فى القضاء على الاتحاد السوفيتى سابقاً أن سيفيد فى القضاء على منابع الفكر الإسلامى، لأن هذه التجربة شكك فيها كثير من كتاب الغرب، وقرروا أن الاتحاد السوفيتى كان مفككاً من الداخل، وحجب ظهور هذا التفكك، الستار الحديدى الذى كان يفرضه على نفسه، وأن الضربات الأمريكية وجهت إلى جثة هامدة.

والواقع أن الإسلام ليس ضد الغرب، والمسلمون كذلك لا يكونون للغرب كراهية ما. أى أن القضية ليست خلافات حضارية كما روج لذلك مفكرون غربيون صهيونيون فى الغالب، وإنما القضية خلافات سياسية وخلافات مصالح.

لذلك نحاول هذه الورقة أن تعطي رؤية علمية لطبيعة الخلاف بين المسلمين والغرب من ناحية، وكيف يمكن استبدال العلاقات المتوترة بين الإسلام والغرب الآن بعلاقات جيدة.

إن هذه الرؤية تنطلق من روح الإسلام أولاً، ومن التنظير الجديد للعلاقات الدولية وما يجب أن تكون عليه ثانياً.

لذا قسمنا دراستنا إلى قسمين، نتناول في القسم الأول منها طبيعة الخلاف بين الإسلام والغرب وهل هو خلاف حضارى، أم أنه خلاف مصالح أساساً؟ ثم نتناول في القسم الثانى لتأصيلاً جديداً للعلاقة بين الإسلام والغرب.

## القسم الأول

### أساس الخلاف بين المسلمين والغرب

يعتقد بعض المفكرين من الغرب أساساً أن الصراع بين الإسلام والغرب هو في الأساس صراع حضارى بسبب تعاليم الكتاب والسنة لدى المسلمين، فالإسلام يفرض على المسلمين جهاد غير المسلمين، ورفع السيف لقتالهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

ويأخذ هذا الفكر من آيات عديدة، وأحاديث كثيرة، ومن واقع المسلمين وحروبهم ما يدعم به هذه الفكرة. بل يتمادى مفكرون غربيون في الانسياق وراء هذه الفكرة ليؤكدوا أن بعض ما ذكر في القرآن الكريم من آيات تقرر حرية العقيدة مثل قوله - تعالى - : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، قد نسخت بآيات تحض على الحرب مثل قوله - تعالى - : ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾.

[التوبة: ٣٦]

والواقع أن الرد على هذه المزاعم سهل ، وتعاليم الإسلام الصحيحة ليست على هذا الطرح على الإطلاق، بل العكس صحيح، فالسلام هو الأصل في العلاقة بين المسلمين وغيرهم، وتنظير أفكارهم تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار حرب، إنما كان تقسيماً واقعياً يصف ما كان من قريش تجاه الإسلام ونبيه ومحاولاتهم العديدة ليخرجوه أو يقتلوه، ثم كان مؤامرة التخلص منه والتي أنجاه الله منها بالهجرة إلى المدينة، لذا فإن الفقه التقليدى حول تقسيم الديار يأخذ في اعتباره هذه الحالة ويقرر أن العدو إن كف عن عدوانه، وتم الصلح بينه وبين المسلمين، انقلبت دياره إلى دار عهد أو صلح، لذا ففى ظل انعقاد اتفاق عام بين كل دول العالم لإقامة السلام والأمن وتحقيق التعاون بين الجميع «ميثاق الأمم المتحدة»، انتهى هذا التقسيم الواقعى ولم يعد له وجود، وهذا ما

يقرره بوضوح الفقهاء المحدثون الذين عاجلوا هذه القضية فى الوقت الحاضر .  
أما موقف الغرب من الإسلام فقد قام على الكراهية والتعصب - للأسف الشديد، ولا نريد أن نتعمق فى التاريخ لكى نظهر هذه الحقيقة التى لا ينكرها المتصفون من مفكرى الغرب أنفسهم، جاءت هذه الكراهية بسبب تفوق المسلمين عندما قاموا ينشرون تعاليم الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة، وإحساس الغرب دائماً أنه أفضل من غيره وأنه المتميز «فكرة الجنس الآرنى»، وأن غيره غير متمدينين .

غذت هذه الأفكار روح الأوروبيين الذين قادوا الحروب الصليبية ضد الإسلام والمسلمين فى العصور الوسطى، كما دفعتهم دفعاً إلى استعمار العالم تحت دعاوى غريبة كدعوى تسييح البرابرة، وإحلال بركات التمدن الأوروبى على العالم، بل فى تصور «مونتسكييه» فيلسوف الثورة الفرنسية والداعى إلى تحقيق الحريات لكل الناس «إن هذه الأجسام - يقصد الزوج - شديدة السواد من قمة الرأس إلى أخمص القدم، ولا شك أن روح الله - وهو روح خيرة تكرة الشر- لا يمكن أن تحمل بأجسام بهذا السواد».

ولا شك أنه مما يدحض فكرة صراع الحضارات، تلك الحروب الدامية التى جرت فى داخل أوروبا، والحربين العالميتين الأولى والثانية والتى قامت بسبب التنافس الاقتصادى بين دول أوروبا القوية والصراع على التقدم والأولوية والصدارة على العالم، وهى حروب وصراعات جرت بين من يتمون إلى حضارة واحدة هى الحضارة الغربية.

كما أن الاختلاف الأيديولوجى الحاد بين المعسكر الشرقى بقيادة الاتحاد السوفيتى، والمعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وما أعقبه من صراعات فى فترة الحرب الباردة، قد قام أساساً بين دول تنتمى إلى الحضارة الغربية، مما يوضح أن الصراعات تتصل بالخلاف حول المصالح، وليس لها صلة بالخلاف الحضارى.

### التنظير الغربي للصراع الحضارى؛

رغم قناعتي التامة بأن ما بين الإسلام والغرب ليس صراعاً حضارياً إلا أن مناقشة الأطروحات الغربية بهذا الخصوص ضرورية لفهم ما يدور حولنا الآن من اتهامات، ومن محاولات للاحتواء بل للتغيير كما ذكرنا تحت مسمى تجفيف منابع، تلك المحاولات التي بدأت تتجه إلى أصول الدين الإسلامى، ومناهج الدراسة، لاستبعاد كل ما يراه الغرب مكوناً لشخصية إسلامية معادية له ولصالحه وفكره وهيئته. وقد بدأت أوروبا عمليات التنظير الأولى فى مدارس فكرية عديدة، بعضها لم يكن معادياً للإسلام، مثل توينبى، ولكن الكتابات الأمريكية الفكرية والسياسية وظفت هذه الأفكار فى أطروحات نظرية عديدة، حيث كلفت الحكومة الأمريكية بعض المفكرين فيها بتنظير طبيعة العلاقات الأمريكية مع القوى السياسية القائمة ووضع لها أكثر من مفكر رؤيته فى هذا الصدد.

وتوالى الكتابات الأمريكية فبعض الكتاب يتساءلون عما إذا كان يمكن التعامل مع أشخاص فى هذا القرن الحادى والعشرين لديهم الاقتناع بأن كتابهم المقدس الذى نزل من السماء من أربعة عشر قرناً يمكن أن يحكم كل تصرفاتهم؟ والبعض الآخر يقول: إن المسلمين جيش عاطفى وغير عقلانى ومعاد للغرب، يتحدثون بصوت واحد ويتحركون كجسد واحد.

### نظرية توينبى فى الصراع؛

ولعلنى فى هذه الدراسة أقب بعض الوقت عند تنظير العلاقات الدولية المعاصرة وبالذات فى العلاقة بين المسلمين والغرب. فالواقع أن الفيلسوف الإنجليزى توينبى لا يعد معادياً للإسلام، ولكنه من أوائل الذين أبرزوا طابع الصراع فى العلاقات الدولية، وكان له نظرية مشهورة عن تعاقب الحضارات، وقد أنصف الحضارة الإسلامية فى كتاباته فهو يقول: «إن الصراع موجود فى

العالم وفى العلاقات الدولية منذ زمن طويل، وإن العالم الغربى هو الذى كان يقود هذا الصراع ويخلقه، على الأقل طوال الخمسة قرون الماضية، وإن أحداً لم يكن يبدأ بالعدوان عليه ولكن العكس هو الصحيح<sup>(١)</sup>.

وعن العلاقة بين الإسلام والغرب يحدد توينبى العناصر الآتية:

- أن الإسلام فى العصور الحديثة يقف فى موقف الضعف من الحضارة الغربية لسبب رئيسى هو أنه لا يحوز القوة الاقتصادية ولا العلمية التى تمكنه من اللحاق بالغرب أو مواجهته.

- أن الغرب يشن هجوماً على كل القوى فى هذه العصور الحديثة لكى يخضع العالم كله - وليس العالم الإسلامى فقط - لهيمنته.

- أن الغرب أخضع معظم أجزاء العالم الإسلامى لسيطرته بأساليب وطرق عديدة.

- أن المسلمين واجهوا هذه الهيمنة بأسلوبين مختلفين: أولهما سلبى ، وهو رفض الغرب وأنظمتة وهيمنته رفضاً كاملاً، وعدم الاعتراف بأى شىء جديد، والانطواء على الذات، والثانى إيجابى، ويتمثل فى الاستجابة الفعالة والاعتماد على مواصلة الهجوم بنفس أسلحته وأدواته. لذا أسرعت بعض القوى الإسلامية إلى الأخذ بالتحديث، والأخذ بالأنظمة الغربية والنقل عنها «تجربة محمد على فى مصر»، «تجربة كمال أتاتورك فى تركيا».

والواقع أن توينبى قد انتقد التجربتين، لسبب رئيسى واحد هو أن أغلبية الشعب لم يحصل على ثمار التجربة، وإنما استفادت منها فئة قليلة، وعلى حد قوله، فإن الغالبية ليس لديها مجرد أمل فى أن تصبح عضواً فى الطبقة الجديدة. وأريد فقط التركيز فى دراسات توينبى على أمرين: الأول هو فكرة الصراع، والثانى هو فكرة تعاقب الحضارات التى تقوم على وحدة البشرية وتأكيد قيمة

(١) راجع مؤلفه: The study of the Hestory

التاريخ وحضارات العالم كله، ومشاركتها جميعاً في التفاعل والأخذ والعطاء. وهنا ينتقد الفكر الغربي الذي يركز على التراث ويعتبر نفسه أسمى وأذكى من الآخرين، وأن الحضارة الأوروبية لم تكن هي الحضارة الفاعلة الوحيدة على المسرح الدولي، وإنما شاركتها الحضارات الأخرى في القوة والنبوغ والتأثير.

هذا فيلسوف منصف للحضارة الإسلامية بالذات، لكن الأفكار الأمريكية التي أخذت منه فكرة الصراع، وجعلت منها أساس العلاقات الدولية، لم تنصف الحضارة الإسلامية، بل أتت بأفكار غريبة جعلت المسلمين الآن يمرون بمحنة.

### نظرية برنارد لويس والأصولية الإسلامية:

✽ لعلى أبدأ بالحديث عن (برنارد لويس) الذي قدم لنا تنظيراً صعباً وغير علمي للعلاقة بين الإسلام والغرب وقد حصل على جائزة هامة في الدراسات الاجتماعية عن دراسته التي قدمها ونشرها بعد ذلك في كتاب تحت عنوان «الأصولية الإسلامية»، ونستطيع أن نلخص الرؤية الأساسية لهذا الكاتب في النقاط الآتية:

(١) أن الصراع بين الإسلام والغرب قديم، وقد استمر على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان، وقد تضمن سلسلة طويلة من الضربات والضربات المضادة بين الجانبين.

(٢) أن الإسلام والمسلمين كانوا هم المحرضين والدعاة دائماً إلى الحرب والجهاد، فالإسلام عدواني بطبيعته على حين وصف الغرب بأنه دفاعي، يرد بهجمات مضادة على نحو ما تجلّى في الحروب الصليبية.

(٣) أن المسلمين يمثلون الآن تهديداً ثلاثياً للحضارة الغربية، سياسياً وحضارياً وسكانياً، وقد ركز برنارد على الصراع الحضارى بوجه خاص.

(٤) أن المسلمين يعتبرون أمريكا الآن العدو الأكبر لهم وأن هناك نزاعاً وشيكاً سيقوم بين الغرب وبين المسلمين، ويقول برنارد لويس إن معظم العالم المسلم يسيطر عليه الآن حالة كراهية عامة للغرب أو إن أمريكا عندهم هي العدو الأكبر، والخصم الشيطاني للإسلام والمسلمين.

(٥) أن المسلمين - بزيهم ولحاهم وعمائهم - يعيشون في العصور الوسطى، ويهددون الغرب، لذا تم تصوير القنبلة الباكستانية على أنها قنبلة إسلامية، بما يعنيه ذلك من أن هناك عالماً مسلماً متحجراً يهدد إسرائيل والغرب، وتحدث كذلك عن أن المسلمين الآن يمثلون ثورة باعتبارهم أقلية مهمشة، ويتسمون بالعنف ويحاربون الحداثة والمعاصرة، وهو يعبر عن خطورة الأصولية الإسلامية بقوله: «إن ما يصعب علينا رؤيته هو كيف ستمكن ديمقراطيات القرن الحادي والعشرين من العيش في سلام مع قوى عقدت العزم على أن تبرهن أن الألف سنة الأخيرة لم تحدث».

### نظرية هنتجتون عن الصدام بين الحضارات:

ويلتقط (هنتجتون) الخيط ويقرر أن الصدام بين الحضارات هو الذي سيحكم الشؤون السياسية في العالم، وأن الخطوط الفارقة بين الحضارات خطوط القتال في المستقبل، وإن الحرب العالمية الثالثة ستكون حرباً بين الحضارات.

### نظرية فوكوياما في نهاية التاريخ:

ويستمر «فوكوياما» في نفس الخط ليعلم أن الحضارة الأوروبية بفكرها ومؤسستها هي نهاية التاريخ، وأنها متفوقة على كل الحضارات الأخرى، وأن المسلمين الآن يقودون حملة للهجوم على هذه الحضارة وأنهم الأعداء، للتقدم وللфكر الغربي.

والواقع أن هذه الأفكار مفلوطة وليس لها أى أساس علمى لكنها تجابهنا كعالم إسلامى، وتفرض علينا أن نواجهها، وأن نواجه كذلك المخططات التى انبثت عليها، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

ويرى هذان الكاتبان أن المسلمين يمثلون خطراً سياسياً وحضارياً وسكانياً، لأنهم يتزايدون بكثرة ويتواجدون فى كل مكان فى العالم. وتنادى هذه الأفكار بأن تعلن أوروبا الحرب ضد الإسلام. وأبرزت كتابات أخرى، أن المسلمين متحجرون ويزعمون أن كتابهم المقدس يمكن أن يحكم تصرفات البشر فى القرن الواحد والعشرين !!، كما أنهم لا يقبلون فكرة الديمقراطية. كما ترى هذه الكتابات أن الإسلام بطبيعته خطر على الحضارة الغربية، ولا يتسامح مع مخالفه فى الرأى، وهكذا..

ولقد أبرزت الأفكار المتداولة بعد أحداث ١١ سبتمبر مشكلة طاغية ليست جديدة بالقطع، ولكن تم التركيز عليها بعد الأحداث الأخيرة، وهى مشكلة الحضارة المرجعية للمجتمعات المختلفة، وبرزت - للأسف - الاتجاهات التعصبية الغربية التى تعتبر الحضارة الغربية هى الحضارة المرجعية للعالم رغم أن الذى أفرز خصائصها الرئيسية، صراعات وأحداث مرت بأوروبا ولا شأن للعالم الآخر بها، كما وضحتنا.

إن الذى أوجد فكرة الفصل بين الدين والدولة، هو الصراع المرير بين الكنيسة الغربية والدولة، هذا الصراع ربما تسببت فيه هذه الكنيسة بتدخلها التعسفى فى كل أمور الحياة ومحاكمتها للمفكرين والمدعين الذين ظهروا فى أوروبا خلال العصور الوسطى وما بعدها وحتى بداية عصر النهضة، فلماذا يفرض هذا النموذج على عالم شجع الدين فيه العلماء، ونادى بطلب العلم أيا كان مكانه «اطلبوا العلم ولو فى الصين» وكان تنظيمه - كما هو الحال فى الإسلام- متكاملأ لدائرة الإنسان فى علاقته بربه ومجتمعه القريب والدانى؟

كذلك فإن الأفكار السياسية الغربية عن السيادة والفصل بين السلطات

أفرزتها صراعات مريرة بين ملوك الحق الإلهي المقدس والقوى البرجوازية ثم الشعبية، فهل من الضروري لكل مجتمع يريد أن ينظم شؤونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أن يأخذ بهذه الأفكار الغربية؟

إن حقيقة الأزمة التي نمر بها اليوم كشعوب عربية وإسلامية ترجع إلى فكرة غربية هي أن كل ما يخالف الغرب في رؤاه وأساليه ونظامه القيمي والأخلاقي متخلف وخطير بالضرورة، لذا شنت قوى فكرية وثقافية وسياسية هجوماً شرساً ضد الإسلام والمسلمين باعتبارهم «الغول» الجديد الذي يهدد بأن يلتهم الديمقراطية والتقدم والحضارة الغربية.

إن الذي أوجد الأزمة التي يمر بها العالم اليوم، هو «الأصولية الغربية» بهذا المعنى، ونجد إدانة هذه الأصولية واضحاً عند العديد من المفكرين الغربيين لعل من أهمهم جارودي، والكاتب الأمريكي جون أسبوزيتو.

ونخلص من هذا القسم إلى أن أساس الخلاف بين الإسلام والغرب حديثاً هو حملة يهودية صليبية تبتها الصهيونية العالمية في صراعها القديم الحديث ضد الإسلام والمسلمين، وقد نجحت في بث آراء ونظريات ومواقف فردية لتستعدي القوى الكبرى في العالم ضد الإسلام والمسلمين، وقد نجحت في بث آراء ونظريات ومواقف فردية لتستعدي القوى الكبرى في العالم ضد الإسلام والمسلمين، على أساس أن المسلمين قادمون لحكم وقيادة العالم بتعصبهم وعدم تسامحهم وحقدهم على الغرب وبالتالي فيجب على العالم والقوى الغربية أن تدافع عن نفسها في مواجهتهم، وأن تقضى عليهم باعتبارهم قوى إرهابية معادية للتقدم.

لذا سنتناول في القسم الثاني كيف يمكن أن نقيم علاقات جديدة بين الإسلام والغرب.

## القسم الثاني

### تأصيل فكري لعلاقة سوية بين الإسلام والغرب

#### الإسلام والتعاون مع الآخر:

أوضحت الدراسات التي قامت بها رابطة الجامعات الإسلامية بشأن العلاقة التي يجب أن تقوم بين المسلمين والغرب عن ضرورة أن تكون علاقة سوية تقوم على الفهم الكامل له والتعاون الكبير بينه: وأنقل هنا ما جاء بإعلان عمان عن هذه العلاقة.

«اتفقت الدراسات على أن التحديات الحضارية التي تواجه المسلمين في الحاضر والمستقبل تتمثل في ضرورة التعامل مع الآخرين من منطلق القدرة والفهم العميق لما لديهم، والأخذ والعطاء في مختلف المجالات وعدم الانغلاق على الذات، كما اتفقت على أهمية التواصل الحضاري بين شعوب العالم مع مراعاة الذاتية الإسلامية، وعدم التفريط في المسائل المرتبطة بعقيدة الإسلام أو شريعته كما اتفقت الآراء على أن القوى غير الإسلامية المسيطرة على العالم تحاول التأثير على المسلمين وجعلهم ينسلخون من ذاتيتهم وينسون أنفسهم، ويفرطون في اتباع تعاليم دينهم.

لذا تتطلع الجامعات الإسلامية والحكومات والمجتمعات الإسلامية إلى اتخاذ الوسائل الآتية:

(١) الاهتمام بدراسة الحضارة الغربية والحضارات غير الإسلامية دراسة نقدية قوية للاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها، وبالطبع فإن هذه الدراسة يجب أن تأخذ مكانها في دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

(٢) إجادة اكتساب مهارات التعامل مع هذه الحضارة بالاحتكاك المتواصل بها دون التفريط في المكونات الرئيسية للذات، وعدم الاتجاه إلى تقليد

- غير المسلمين فى العادات والطباع، أو الاقتراب من المحرمات.
- (٣) إجراء دراسات حول المهمة الأساسية للمرأة فى الإسلام وإظهار الحقوق التى كفلها الإسلام لها والواجبات التى قررها عليها، وإعطاء هذه المسائل أهمية فى الدراسات الاجتماعية والإنسانية وفى مرحلة التعليم الأساسى كذلك.
- (٤) إعداد أجيال قادرة على فهم مقومات الحضارات المختلفة وتعويد الأجيال على التعامل معها بمنطق القوة، ولن يتسنى ذلك إلا إذا فهمت ووعت طبيعة الحضارة الإسلامية والخصائص التى تقوم عليها.
- (٥) تشجيع الدراسات والبحوث المتصلة بأعلام المسلمين من العلماء والمفكرين لإظهار عناصر القوة فى التفكير الإسلامى الذى قام على أساس القيم والتربية الإسلامية.
- والواقع أن هذه الرؤية هى الأساس الذى ننطلق منه فى هذا القسم، وندعمه بالفكر القانونى الدولى وبفكر الشريعة الإسلامية بشأن العلاقة مع الآخر.

### القانون الدولى للتعایش:

يميز فقهاء القانون الدولى المعاصر بين فرعين حديثين من فروع هذا القانون: الفرع الأول، هو القانون الدولى للتعایش، والفرع الثانى هو القانون الدولى للتعاون.

والنوع الأول يشمل قواعد القانون الدولى التقليدى المعروفة والتى تنظم العلاقات الدولية على طريقة ضرورة إبعاد الدول عن بعضها البعض حتى لا تتقاتل، وهو قانون يتبنى مفهوم الصراع والحرب كعام مؤسس ومحرك لهذه العلاقات، فإذا كانت الحروب ضرورية، ونتيجة طبيعية للتواجد البشرى، وللأطماع التى جبل عليها الإنسان، فإن أفضل وضع للعلاقات الدولية هو أن تنظم كيف نبعد الدول عن بعضها البعض حتى لا تتقاتل.

كانت فكرة التعايش، التي تعنى وضع الحد الأدنى من القواعد التي تكفل تنظيم العلاقات الدولية وتسييرها على أساس أن تعيش كل دولة داخل حدودها ولا تعتدى على غيرها من الدول الأخرى. لذا فإن قواعد القانون الدولي التقليدي تهتم بدراسة الدولة كشخص قانوني له حق التمتع بالسيادة، وله حقوق تتفرع عنها كالحق في التفاوض، والحق في الإيفاد أي إرسال مبعوثين منها للدول الأخرى، ثم الحق في الحرب. وينظم هذا القانون الحرب على أساس أنها حالة ضرورية تعيشها الدول ويجب أن تكون أضرارها في أقل الحدود، لذا يراعى فيها قواعد يجب أن يلتزمها المحاربون في الأماكن التي يجوز ضربها «التمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية» وفي الأشخاص الذين يمكن توجيه الضرب لهم «التمييز بين من يحاربون ومن لا يحاربون» وكذلك التقييد في استخدام السلاح، فلا يجوز استخدام كل الأسلحة، فالتزام قواعد الإنسانية في الحرب تلزم المقاتل بأن يكتفى بإضعاف خصمه وإبعاده عن ساحة القتال بكافة الطرق دون أي إمعان في تعذيب الخصم باستخدام أسلحة فتاكة لا تتوقف عند القتل، وإنما تتجاوزها إلى التعذيب، لذا حرم رصاص دمدم الذي يتجاوز القتل إلى تهتيك جسم الإنسان، وإنزال العذاب به، وحرم التباالم الذي يحرق الإنسان ومظاهر الحياة، وهكذا...»<sup>(١)</sup>.

### تنظيم القانون الدولي للدولة وحدودها،

ونظم القانون الدولي التقليدي فكرة الحدود الواجب توافرها لكل دولة

(١) راجع في التفاصيل: للمؤلف، مبادئ القانون الدولي العام الطبعة السادسة ص ٨٠٠ وما بعدها، وبحث القانون الدولي الإنساني في الإسلام، مجلة الشريعة والقانون، العدد الرابع ص ١٠ وما بعدها، مؤلف المرحوم الدكتور محمد حافظ غانم، أصول القانون الدولي العام، ص ٤٧٠ وما بعدها، مؤلف الدكتور حامد سلطان، قواعد القانون الدولي في الشريعة الإسلامية طبعة ١٩٧٢، ص ٢٣٠ وما بعدها.

سواء في البر أو في البحر أو في الجو، والذي يقرأ هذا التنظيم بعناية يستنتج على الفور فكرة «الحدود الآمنة» أي ضرورة إيجاد مناطق حماية للدولة تقيها من أي عدوان يقع عليها .

وتنظم القانون الدولي كذلك البحار من نفس المنطق، ففيه مناطق تتبع الدولة الشاطئية، ومناطق لا تتبع دولة معينة «أعلى البحار»، وهذا التنظيم كذلك يستهدف نفس الفلسفة، أي إبعاد الدول عن بعضها البعض حتى لا تتماثل، وتحقيق الحد الأدنى الذي يكفل الحياة الآمنة بينها.

#### الفقه الشيوعي وقانون التعايش:

وأعطى الفقه السوفيتي لهذا التقسيم إضافات واسعة تتبع من فلسفة الدولة الشيوعية نفسها حيث قامت في البداية كنظام وحيد يتبنى الفلسفة الشيوعية، ويقوم على الصراع الطبقي، ويعتبر الرأسمالية أعلى مراتب الاستعمار، كما يعتبرها مرحلة من مراحل التطور الإنساني لا بد أن تنتهي، ويعتبر أن واجبات تحدى الشعب العامل، وصاحب المصلحة في الحياة أن يتحد للقضاء عليها. لذا يتبنى هذا الفقه فكرة التعايش، فلا بد من قبول قواعد للتعايش مع مختلف الأنظمة حتى يتحقق الفكر الشيوعي في العمل، ويصبح العالم دولة واحدة.

وتعرض القانون الدولي التقليدي لانتقادات حادة من جانب الفقه الشيوعي حيث نظر إليه على أنه «تركة العصر الاستعماري» وهدفه الرئيس هو تبرير استعمار الشعوب حيث أجاز حق الفتح، ونظم طرق الاستيلاء على الأقاليم المملوكة للغير، وأعطى الشرعية لتهدم ممتلكات الشعوب ووضع قواعد تكفل التنسيق بين الدول المستعمرة في استعمارها للدول الأخرى حتى لا يؤدي تعارض المصالح بينها، إلى وقوع حروب قد تضعفها<sup>(١)</sup>.

(١) راجع: تونكن، القانون الدولي في أبعاده الجديدة ترجمة أحمد رضا، ص ٣٠ وما بعدها.

وقد اتفق الفقه الشيوعي على أن التعايش السلمى يفترض الكف عن اتخاذ الحرب وسيلة لتسوية المسائل المتنازع عليها بين الدول، ويدعو إلى تسويتها عن طريق المفاوضة بالصلح، ويفترض المساواة فى الحقوق، والتفاهم والثقة المتبادلة بين الدول، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية، والاحترام التام لسيادة جميع البلاد وسلامة أراضيها. إن الاتفاق على المسائل الأيديولوجية مستحيل بسبب الاختلاف فى المذاهب الفكرية.

إن نظام التعايش السلمى وفقاً للفقه الشيوعي يتمثل فى التزام الدولة بعدم الاعتداء على حقوق دولة أخرى، وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية، ومن ثم فهذا التعايش يمثل وجهاً سلبياً للعلاقات الدولية لأنه يعنى الامتناع عن الأعمال التى حظرها ميثاق الأمم المتحدة والتى قد توقع الأضرار بالدول الأخرى.

ولا شك عندى أن هذه الانتقادات صحيحة، بل لعلى لا أتجاوز الحقيقة عندما أقول إن ما وجه إلى القانون الدولى التقليدى الذى تكون فى بداية القرنين السادس عشر والسابع عشر من نقد، هو نفسه ما يمكن أن يوجه لبعض قواعد هذا القانون الآن.

تبنى القانون الدولى فكرة أن الذى له حق التصرف فى الشؤون الدولية هم قادة المجتمع الأوروبى الخمسة فى ذلك الوقت وهم: «النمسا، روسيا، بروسيا، إنجلترا، وفرنسا» وأنهم وحدهم أشخاص القانون الدولى، وأن باقى وحدات هذا المجتمع، هم موضوعات لهذا القانون، فهم يتصرفون فى شئونه كما يحلو لهم، أوجدوا من النظريات والقواعد ما يعطى الشرعية لأفعالهم.

أجاز القانون الدولى التقليدى إجبار الدول على التوقيع على معاهدات الحماية التى فرضتها عليها القوى الكبرى، وهى المعاهدات «غير المتكافئة» وقالوا إن الدولة تتفادى بذلك خطراً أكبر هو خطر الحرب. وضع القانون

الدولى التقليدى قواعد المسئولية الدولية والتي تحمى الاستثمارات الأجنبية فى الدول النامية لصالح الدول الكبرى، ووضع كذلك قواعد الحد الأدنى من الحقوق للأجانب فى الدول الأخرى، كذلك حمى نظام الامتيازات الأجنبية فى الدول التابعة للإمبراطورية العثمانية، وغير ذلك كثير.

ولقد كانت أهداف تسيح البرابرة وإخراج الشرور القابعة فى جسد الرجل الأسود من الأفكار التى دفع بها دفعا لتبرير نفوق الرجل الأبيض وحقه فى الهيمنة والسيطرة على العالم.

واليوم تعود بعض هذه الأفكار لابسة ثوبا جديدا، ومبنية على أسس أخرى. لقد نادى الرئيس بوش بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتصار التحالف الأمريكى على العراق بأفكار جديدة لقيام العلاقات الدولية على مبادئ أخرى، تحت تسمية النظام العالمى الجديد، والذى أعلن فيها التفوق والقيادة الأمريكية للعالم واستمر الرؤساء اللاحقين عليه يرددون نفس التسميات. «لا تراجع عن قيادة العالم» هذا شعار تبناه الرئيس كلينتون ولا دخول أبدا فى الانعزالية. وأعلن فى نفس الوقت أن معاملة الدول الأخرى حسنا أو كرها ستقوم على مدى تمسكها بأسس النظام الجديد، الذى يقوم أولا على الحرية، الحرية السياسية والحرية الاقتصادية المتمثلة فى اقتصاديات السوق، والتمسك بالتعددية الحزبية والديمقراطية بالمفهوم الغربى، واحترام حقوق الإنسان وحرياته.

فالنظام الجديد له أسسه ومناهجه ومؤسسته، وهذه المؤسسات هى النظام النيابى، والأحزاب، والجمعيات والمؤسسات الخاصة بالمجتمع المدنى والشركات المتعددة الجنسيات. وهناك أنظمة لم يعلن عنها بنفس الوضوح، عن ضرورة تبنى أنظمة علمانية تفصل بين الدين والدولة، وترجع الإرهاب إلى وضع الدين فى طريق الإنسان وحياته، وأذكر هنا ما تموج به ساحة الأفكار المعادية للإسلام الآن فى الكتابات الغربية والتي سبق أن وضحناها.

وبصرف النظر عن عدم تنفيذ هذه المبادئ الآن بدليل ما تقوم به الولايات المتحدة ضد الدول الإسلامية وشنها حرباً ضروساً ضد أفغانستان والعراق، وتوقيعها عقوبات اقتصادية ضد دول إسلامية أخرى فى مقدمتها إيران والسودان وليبيا، وسياسة الكيل بمكيالين المعروفة، إذ هى تترك لإسرائيل كذلك الحبل على الغارب لتفعل ما تشاء بالمسلمين الفلسطينيين، إلا أننا كدول إسلامية يجب أن نسير دفة العالم بشكل آخر، يتفق مع مبادئنا وإسلامنا، ويتفق مع أفكار النظام العالمى الجديد أو ما اصطلاحنا على تسميته بالقانون الدولى للتعاون، وهذا الطرح الذى نراه مناسباً الآن.

### القانون الدولى للتعاون:

لم يعد بالإمكان أن نكتفى ببيان كيف تبعد الدول عن بعضها البعض، وإنما يجب الاهتمام بتقريبها من بعضها البعض.

لقد تغيرت طبيعة العلاقات الدولية ويزاد الارتباط بين الدول إلى الحد الذى جعل من التعاون المشترك بين الدول ، حاجة موضوعية، ومبدأ من مبادئ القانون الدولى العرفى، وهذا هو موضوع القانون الدولى للتعاون.

ويقوم القانون الدولى للتعاون على فكرة الجماعية، ويحاول أن يدعم الحاجات المشتركة بين الدول، ويبحث عن أفضل الأساليب الكفيلة بإشباعها.

ويستعين القانون الدولى للتعاون بالعديد من الوسائل التى ينظم بها هذا الإشباع. فضلاً عن الاتفاقات الثنائية التى تسهل التبادل التجارى بين الدول- كالاتفاقات التى تحتوى على شرط الدولة الأولى بالرعاية، هناك الوسائل التنظيمية، وهى أهم صور إشباع الحاجات الجماعية. وقد رأينا بداية هذا الإشباع فى فكرة الاتحادات الدولية، والتى تطورت فى ظل عهد العصبية، ثم فى ظل الأمم المتحدة حتى اتخذت شكل الوكالات المتخصصة فى الوقت الحاضر.

### طبيعة القانون الدولي للتعاون:

ثار خلاف في الفقه الدولي حول ما كان قانون التعاون الدولي يتمتع بالخصائص القانونية للقواعد الملزمة. واتجه البعض إلى أنه من الصعب أن نخرج من ميثاق الأمم المتحدة بالتزامات محددة في حقول التعاون الدولي. ويصعب على ذلك القول باعتباره قانوناً<sup>(١)</sup>. في حين اتجه البعض الآخر إلى أن المادتين ٥٥، ٥٦، من الميثاق تسمحان بالقول بوجود التزام دولي يلزم الدول بأن تتعاون مع بعضها البعض لإشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية التي وردت بالميثاق<sup>(٢)</sup>.

وقد عرضت الفكرة على اللجنة التي كلفتها الأمم المتحدة بصياغة مبادئ القانون الدولي الخاصة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول الأعضاء، وانتهت اللجنة إلى أن «على الدول واجب أن تتعاون مع بعضها البعض بصرف النظر عن الاختلافات في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بينها».

States have the duty to cooperate with one another, irrespective of the differences in their political, economic, and social systems.

### عالمية القانون الدولي للتعاون:

من المشاكل التي أثيرت أمام اللجنة الخاصة بتقنين مبادئ التعاون والصداقة، مشكلة ما إذا كان الالتزام بالتعاون الدولي ملزماً لكل الدول أم أنه التزام بين أعضاء الأمم المتحدة فقط؟

(١) Kelsen. The law of The United nations. 1951, p. 61

(٢) تراجع أقوال مثل تشيكوسلوفاكيا في لجنة صياغة مبادئ القانون الدولي للصداقة والتعاون بين الشعوب.

رغم الانقسام الذي جرى في اللجنة بين مؤيد ومعارض، فقد أكد النص الذي جاءت به اللجنة أن هذا التعاون واجب على كل دولة تجاه الأخرى بصرف النظر عما إذا كانت عضواً أم غير عضو في الأمم المتحدة، على أساس أن هذا المبدأ من المبادئ العرفية، وليس مجرد مبدأ اتفاقي. لقد نص الميثاق على إقامة العلاقات الدولية على أسس معينة، تقضى باحترام المبادئ التي جاء بها. واحترام هذه المبادئ يعد شرطاً مسبقاً لقيام النظام الذي أتى به، وانصراف أي دولة عن اتباع هذه المبادئ، من شأنه هدم النظام الدولي<sup>(١)</sup>.

ويتصل بعالمية هذا المبدأ عدم جواز التمييز بين الدول- في نطاق التعاون بحسب أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد ذكر النص الذي اقترحه اللجنة وأقرته الأمم المتحدة أن «الدول سوف تتعامل مع بعضها البعض، بصرف النظر عن الاختلافات في أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. متجردة من التمييز بينها على أسس هذه الاختلافات».

### ميادين التعاون:

يمكن القول بأن ميادين التعاون تتسع لكي تشمل ، ليس فقط «النطاق السياسي بالمعنى الضيق لهذه العبارة» ، وإنما عدة أنشطة تتضمن جزءاً من المسائل التي كانت تعتبر في النطاق الخاص للدولة. لذا ذكرت اللجنة أن على الدول واجب التعاون.. في مختلف ميادين العلاقات الدولية، من أجل

B. Babovic, the Duty of states to cooperate with one another in (١) accordance with the charter, Belgrade, 1972 p. 32655.

(٢) أقوال مندوب غانا بلجنة الصيغة

المحافظة على السلم والأمن، ودعم الاستقرار والتقدم الاقتصادي الدولي، والرفاهية العامة للدول».

ويتفق هذا التفسير مع النظرية التي أقرها ميثاق الأمم المتحدة، وهي تلك الخاصة بأن الحفاظ على السلم الدولي، يتطلب ليس فقط السلم الشكلي المتمثل في منع استخدام القوة، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وإنما أيضاً السلم الإيجابي المتمثل في إنشاء «الظروف المادية لقيام السلم» وفي بذل الجهود المستمرة من أجل التحسين المستمر للظروف الاقتصادية والاجتماعية، أى إن الهدف المبتغى ليس - في النهاية- إلا التجنب المستمر لأسباب التمييز والمرتبط بعدم التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي<sup>(١)</sup>.

هكذا، فمع الاتفاق باتساع دائرة التعاون وشموله لمختلف العلاقات الدولية، فقد بحثت الدول عن الحقول التي يبدو التعاون فيها أكثر ضرورة، ومن ثم ينبغي أن يشملها نص لجنة التقنين. وقد رأت اللجنة أن أول وأشمل حقول التعاون هو ذلك الخاص بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين، إذ هو الهدف الشامل لكل نظام الأمم المتحدة.

واتفقت الدول بعد ذلك على ضرورة أن تولى التعاون الدولي في نطاق حماية حقوق الإنسان أولوية خاصة، لذا نصت على أن الدول سوف تتعاون «من أجل دعم الاحترام العالمي وتنفيذ الحقوق الإنسانية للجميع وإزالة كل صور التفرقة العنصرية، وكل صور التعصب الديني».

ومع ذلك أولت الدول التعاون الاقتصادي والاجتماعي أهمية كبيرة، باعتبار (١) مقال بابريك عن واجب التعاون الدولي طبقاً لميثاق، السابق الإشارة إليه ص ٣٠٧. وقد أمر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «اليونكتاد UNCTAD». «أنه من المبادئ الرئيسية المرشدة للعلاقات الدولية» الاعتراف بأن السلم الدولي والكفاية مرتبطان ارتباطاً واضحاً. وأن التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، ينبغي أن يمثل الاهتمام المشترك للمجتمع الدولي ككل، وينبغي أن تزداد الكفاية الاقتصادية، وتحسن الظروف المعيشية، مما يقوى العلاقات السليمة، والتعاون بين الدول». تراجع دورة بلغراد التي انعقدت عام ١٩٦٤، ص ٣١١.

أن ذلك مشكلة عصرنا. لذا نرى أن هذه الفكرة كانت مسيطرة على أذهان ممثلي الدول في كل الاجتماعات. وتحدث بعضهم عنها قائلا: إن العلاقات السليمة ينبغي أن تقوم على أسس اقتصادية سليمة، ولذا فإنه ينبغي أن يعطى الاهتمام الأكبر لأوجه التعاون الاقتصادي<sup>(١)</sup>. ولكن الدول اختلفت في الطريقة التي يمكن التعبير بها عن ضرورة هذا التعاون، فمثلا: ركزت الدول النامية على ضرورة أن يعطى الاهتمام لفكرة أن التعاون الدولي ينبغي أن يستهدف القضاء على التخلف الاقتصادي، مع التمسك بمبادئ الاستقلال الاقتصادي بعدم التدخل، والمنفعة المتبادلة، بينما وجدنا الدول الغربية تتجه إلى أن تعطى للتعاون مفهوما، يفرض على كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تصيغ سياستها الاقتصادية وسياساتها تجاه أية مساعدة اقتصادية، تقدمها أو تأخذها، بما يجعلها تساهم في تسهيل النمو الاقتصادي والتقدم المتوازن في مستوى الدخول على نطاق العالم، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأخرى، وبما يؤكد الاستخدام الفعال للوسائل الاقتصادية المتاحة وضمان حقوق الدول المتقدمة.

وكان من اللازم أن يقوم نوع من التوفيق بين الفريقين ولقد أحسن العديد من ممثلي الدول المتخلفة نفسها بضرورة المساعدات التي تقدم لدولهم، وعبروا عن ذلك أمام اللجنة. وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى صيغة تؤكد من ناحية أن الدول سوف تسيّر في علاقاتها الدولية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والفنية والثقافية والتجارية على أساس مبدأ المساواة في السيادة، وعدم التدخل،

(١) أقوال ممثلي تشيكوسلوفاكيا والهند، وجمهورية مصر العربية A/AC.125.34 ويعلق أحد الفقهاء على ذلك قائلا إنه نتيجة للظروف الاقتصادية المعقدة التي سادت العالم في فترة ما بعد الحرب العالمية الأخيرة، فلقد شغلت سياسة التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية بال الدول والفقهاء، وكان من المفهوم - إذا عرضت في كافة الاجتماعات أفكار عن التعاون في مختلف المجالات فإن ذلك يعنى على الخصوص الحق الاقتصادي. مقال بايوفيك السابق الإشارة إليه.

ومن ناحية أخرى تضمن النص على الحاجة إلى التعاون في كل هذه المجالات، مع إشارة خاصة إلى الحاجة للتعاون من أجل التنمية الاقتصادية للدول النامية. وعلى هذا جاء نص الفقرة الثالثة يقول:

«إن الدول سوف تسير في علاقاتها الدولية، في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والفنية والتجارية، وفقاً لمبدأ المساواة في السيادة، وعدم التدخل». كما نصت الفقرة الثالثة على التزام الدول بالتعاون في هذه الحقول، لتحقيق التقدم الثقافي والتعليمي الدولي، ولتحقيق النمو الاقتصادي على مدى العالم كله، وعلى الخصوص في نطاق الدول المتخلفة. وألزمت الفقرة الثانية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تتخذ التدابير المنفردة أو المشتركة لتحقيق هذه الأهداف. ولا شك في أنه من أهم التدابير المشتركة التي يمكن أن تتخذ بهذا الشأن هو إنشاء الوكالات المتخصصة<sup>(١)</sup>. وتتفق هذه الأفكار مع مبادئ الشريعة الإسلامية على ما نوضحه الآن.

#### التعاون الإنساني في مفهوم الفقه الإسلامي:

التعاون في الإسلام مبدأ عام في كل الجماعات الإنسانية كما قرره القرآن، فقد جاء في سورة المائدة الحث على التعاون المطلق على البر، ومنع التعاون على الإثم والعدوان<sup>(٢)</sup>. وإن التعاون قوام الأسرة، وقوام الأمة. وقد جاءت النصوص الدينية الإسلامية لتعميم التعاون في داخل الإقليم الواحد وفي نطاق الإنسانية.

كما وردت العديد من الأحاديث النبوية التي تحث المسلمين على التعاون مع بعضهم البعض، ومع كل من يعيش معهم في المدينة.

(١) أقوال ممثل الهند باللجنة : U.N.DOC. A/AC. 125/L.28 .

(٢) جاء هذا في آخر الآية رقم (٢) فقد قال - سبحانه - : «وثامنوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان».

ولقد نفذ - عليه السلام - مبدأ التعاون الدولي، عندما جاء إلى المدينة فعقد مع اليهود حلفاً أساسه التعاون على البر، وحماية الفضيلة ومنع الأذى، وأكد ذلك بالمواثيق، ولكن اليهود نقضوا حلف التعاون، ودبروا الأمر على المشركين ضد النبي ﷺ، وكان أساس هذا التعاون أن يتضافروا على دفع الاعتداء وإقامة الحق، أو بعبارة عامة ما يسمى في هذا العصر «بالتعايش السلمي».

وكان النبي ﷺ يعقد المعاهدات مع القبائل العربية لإيجاد تعاون إنساني لإعلاء المعاني الإنسانية، وكان يحث على كل تعاون على الخير ويؤيده، ويرد على كل تعاون على الشر ويحاربه ولقد ذهب إلى مكة حاجاً فعلم أن قريشاً تريد منعه فمد يده المسالمة إليهم وهو يقول: «لو دعنتي قريش إلى أمر فيه رفعة البيت الحرام لأجبتهم»، وقد كان ﷺ من مبادئه التعاون على نصرته الضعيف، وقد حضر وهو شاب في الخامسة والعشرين من عمره حلفاً لبعض أشرف قريش عقد في دار عبد الله بن جدعان تعاقدوا فيه لينصرون الضعيف على القوى، فسر ﷺ لذلك سروراً ظهرت آثاره من بعد، فقد قال الهادي الأمين:

«لقد حضرت بدار عبد الله بن جدعان حلفاً ما يسرنى به حمر النعم ولو

دعيت به في الإسلام لأجبت».

وإن النبي ﷺ يعلن أن الله يمد بالقوة كل من يعاون أخاه الإنسان في أي إقليم وفي أي موطن، فيقول ﷺ: «الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه». ولم يعين ذلك الأخ بل عممه، فيعم الأخوة الإنسانية ولا يقتصر على الأخوة الدينية أو الإقليمية.

وإنه في الوقت الذي يشعر فيه الإنسان فيه بالأخوة الإنسانية وأن التعاون مطلوب بكل صوره وأحواله سيذهب النزاع ويختفى ما يذكره بعض العلماء من مبدأ التناحر على البقاء الذي جر على العالم كله الويلات، وحسب كل قوم أن بقاءهم لا يكون إلا في الاعتداء على غيرهم، وحيث ساد ذلك الزعم كان قانون الغابة هو الذي يحكم أو يتحكم.

وقد عدد أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة المبادئ الأساسية للتعاون الدولي، ولوقف الإسلام من الآخر، ونوجزها فيما يلي: الكرامة الإنسانية، اعتبار الناس جميعاً أمة واحدة، التسامح، الحرية، الوفاء بالعهد، العدالة، الفضيلة، المعاملة بالمثل، المودة ومنع الفساد.

كما أن الباحثين الثقات من الغربيين بعد دراسة مبادئ الشريعة الإسلامية قد وصلوا إلى القول بأن أحكام الشريعة الإسلامية فى المسائل الدولية يمكن الاستفادة منها وخاصة فى مجالين رئيسيين:

**الأول:** تطوير أحكام القانون الدولي فى شأن مركز الفرد فيه والاعتراف به كشخص من أشخاص القانون الدولي.

**الثانى:** إدخال المبادئ الأخلاقية فى القانون الدولي. إذ إن الشريعة الإسلامية غنية بالمسائل التى تتصل بهذين الأساسين.

والواقع أن إسهام الشريعة الإسلامية فى هذه المجالات كان واضحاً وخاصة فى قانون الحرب، فلقد عرف المسلمون التمييز فى المعاملة بين المحاربين وغير المحاربين، ووضعوا نظاماً عادلاً لمعاملة الأسرى والرهائن والمدنيين والنساء والشيوخ والأطفال<sup>(١)</sup>.

كما أن إسهام الشريعة الإسلامية فى وضع أسس العلاقات الدولية فى وقت السلم كان واضحاً، فقد أقاموا صرح العلاقات التجارية والاقتصادية بينهم وبين الغرب على قواعد سليمة وعرفوا حرمة الرسل، والمعاهدات ووسائل تسوية المنازعات بالتحكيم والصلح.. إلخ.

لذا فإن الشريعة الإسلامية مع القانون الدولي للتعاون يمكن أن يسهما فى بناء نظام دولى جيد يقرب الدول من بعضها البعض حتى تتعاون. ولا شك أن الوقت الذى نحياه الآن، يفرض علينا أن نتمسك بمبادئ الأمم المتحدة، وأن

Jessup , Amodern law of Nations , Nerw Yord 1948, p. 273 (١)

نحى دورها فى العلاقات الدولية، وأن نعدل نظامها بما يكفل عدم تسيير دولة بعينها أو خمس دول بالأحرى على مجريات الأمور فيها.

### خاتمة:

تعرضنا فى هذا البحث إلى إحدى المشكلات القائمة بين العالم الإسلامى والعالم الغربى فى الوقت الحاضر وهى مشكلة العداء، ومحاولة الغرب إلصاق نهم الإرهاب بالمسلمين، والمساواة بين الإرهاب والإسلام. وقلنا إن وراء ذلك حملة صهيونية مفرضة تتخذ أصولها من بعض الكتابات القديمة والحديثة والتي صورت الإسلام بأنه عدوانى، وأنه يحاول أن يهدم الحضارة الغربية. وتعرضنا للأساس الذى يجب أن تقوم عليه العلاقة بين الإسلام والحضارة الغربية فى الوقت الراهن، وهو أساس يأخذ من مبادئ الشريعة فى الاعتراف بالآخر والتعاون معه، والعيش معه فى سلام، واحترام العهد معه، واحترام الكرامة الإنسانية بشكل عام منهجا له. وكذلك ينبى هذا الأساس على القانون الدولى للتعاون الذى يؤمن بضرورة تقريب الدول من بعضها البعض حتى تتعاون فى مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من أجل كفالة التقدم والتنمية لكل البشر، وفى كافة المجالات. إن قيام العلاقات الدولية على التعاون القوى بين البشر هو انتصار الحق، وإقرار المساواة بين الناس، وكفالة حقوق الإنسان وحرياته. ولا شك أن هذا التعاون هو الكفيل وحده بتحسين العلاقات وبنمو التعاون بين الدول، مع مراعاة عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول، وعدم استخدام القوة أو التهديد به فى العلاقات الدولية، وحنن الجوار، واحترام حق الشعوب فى وحدة وتكامل أراضيها وفى تقرير مصيرها، وهى المبادئ التى قررها الإسلام أولا، وميثاق الأمم المتحدة بعد ذلك.

والله ولى التوفيق